

ودائع ليبيا في تركيا ولقاء غريب مع أردوغان في إسطنبول

رسم اللقاء الذي جمع محافظ المصرف المركزي الليبي، الصديق الكبير أمس الاثنين، بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان في إسطنبول، العديد من التساؤلات حول دوافعه، لا سيما أنه جاء بعد سلسلة لقاءات أجراها المحافظ مع مسؤولين ماليين أتراك خلال زيارته الحالية إلى تركيا.

وفي هذا السياق أكد رئيس لجنة إدارة أزمة السيولة بمصرف ليبيا المركزي، رمزي الأغا لـ "العربية.نت" أن اللقاء مخالف للأصول والأعراف البروتوكولية بين الدول، إذ من المفترض أن تضم مثل تلك الاجتماعات على الأقل رئيس حكومة الوفاق الليبية، فايز السراج.

كما اعتبر في حديث أن أردوغان يحاول من خلال هذا اللقاء القول إنه يستطيع الاجتماع بأي مسؤول ليبي منفردا، دون الحاجة لبروتوكول، أو وجود وفد رسمي.

وأوضح أن هذا الاجتماع "غريب وغير متعارف عليه، لا سيما أن القانون رقم 2 لعام 2001 حول تنظيم العمل السياسي والقنصلي، يشير إلى ضرورة أن يتم الاتصال بين الوحدات الإدارية والحكومية في الدولة عامة بأي جهة خارجية عن طريق وزارة الخارجية، وفق القواعد الدبلوماسية والقنصلية المتعارف عليها، مضيفا أنه "كان يفترض بالمحافظ الذي يتبع السلطة التشريعية وهي البرلمان الليبي، أن يحضر اللقاء مع رئيس "دولته أو حكومته وبحضور وزير الاقتصاد أو المالية

ودائع ليبيا في مصرف تركيا

إلى ذلك، أكد أن تحولا كبيرا حصل في إدارة العمليات الخارجية بمصرف ليبيا، خاصة في ما يتعلق بالتحويلات والودائع المالية بعد التدخلات التركية، حيث قام محافظ المصرف الكبير بتغيير عمليات إدارة الاحتياطات المالية، وخلق مجموعة من الودائع الزمنية تبلغ مدتها نحو 4 سنوات بدون أي عائد تسمى الودائع الصفرية، وصلت قيمتها إلى 8 مليارات دولار، أودعت بكاملها في مصرف تركيا المركزي، مؤكدا أن هذه الودائع وحسب الاتفاقية الموقعة بين السراج وأردوغان ستستمر في بنوك تركيا لمدة 4 سنوات، وبدون أي فوائد أو تكاليف من أجل استقرار الليرة التركية، وحماية الاقتصاد التركي.

من أوروبا إلى تركيا

كما أشار إلى وجود تعليمات بتوجيه جميع الاعتمادات المالية إلى البنوك التركية، وتحويل الأموال والودائع الليبية التي كانت متواجدة في بنوك أوروبا إلى بنوك تركيا، مؤكدا أن عمليات عدة في هذا الإطار تمت مؤخرا.

عودة الشركات التركية

وكان مسؤول تركي كبير قد أعرب عن استعداد بلاده للبدء بخطى سريعة في إعادة إعمار ليبيا، بعد لقاء رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج الأسبوع الماضي وفدا تركيا، ضم كلا من وزير الخارجية مولود تشاوش أوغلو، ووزير المالية بيرات البيراق، والسفير التركي لدى ليبيا سرحان أكسن، ورئيس جهاز المخابرات التركية هاكان فيدان، وعدد من كبار مسؤولي الرئاسة والحكومة التركية، حيث ناقش الطرفان عودة الشركات التركية للعمل في ليبيا، ومتابعة تنفيذ مذكرة التفاهم الأمني والعسكري.

ووفق ما ذكرت وكالة رويترز ووسائل إعلام ليبية فإن المسؤولين الأتراك وحكومة الوفاق ناقشوا أيضا المدفوعات المستحقة للشركات التركية عن أعمال الطاقة والبناء السابقة في ليبيا، كما بحثوا السبل التي يمكن لتركيا أن تساعد من خلالها في الاستكشاف وعمليات الطاقة،